وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

القدرات النووية الايرانية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي

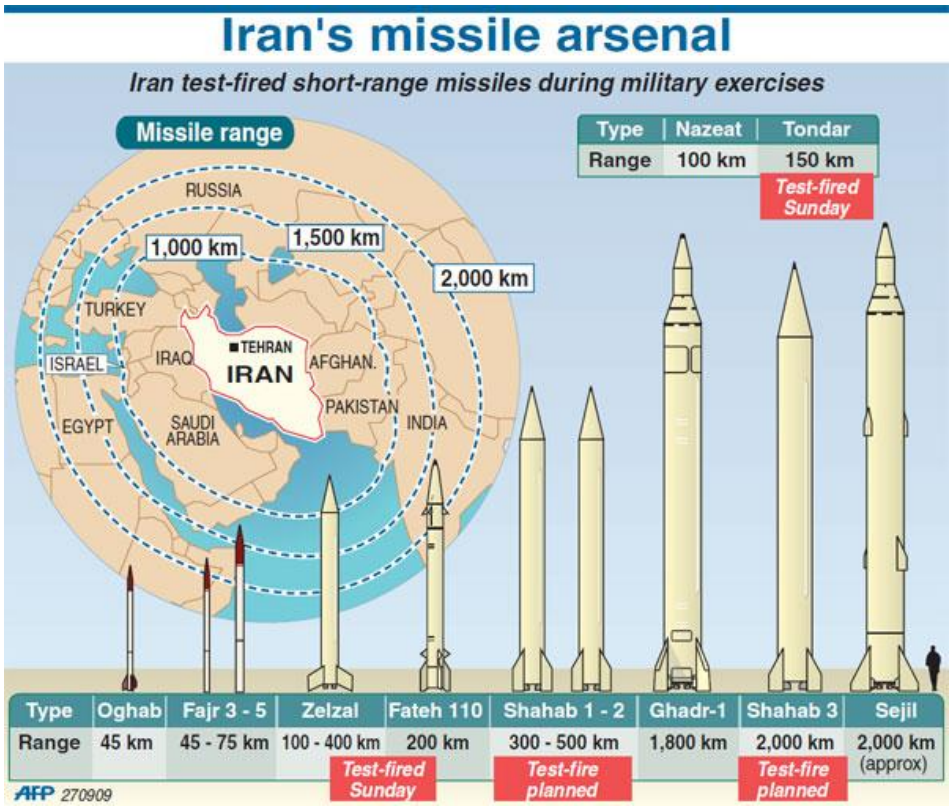

بحث تقدمت به الطالبة (**مريم احمد محمود**) وهو جزء من متطلبات نيل شهادة

البكالوريوس في العلوم السياسية

باشراف

أ. م. د. حسن تركي عمير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي زدني علما" (طه، ١١٤)

صدق الله العظيم

قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم:

"من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله به طريقا الى الجنة"

صدق رسول الله

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى ابي وامي الاعزاء الذين ضحوا من اجلي، واهديه كذلك استاذي الدكتور سامي كلاوي الذي ساندني. كما واهديه الى كل من توجه لي بالدعاء لإنجاز هذه المسيرة العلمية.

شكر وتقدير

بعد ان منّ الله عزّ وجلّ علي بإتمام هذا العمل المتواضع اتوجه بجزيل الشكر الى الاستاذ الدكتور حسن تركي لجهودك المخلصة وتوجيهاته وارشاداته التي كان لها الاثر الواضح في انهاء هذا البحث. ولا يفوتني كذلك ان اخص بالشكر جامعة ديالى وكلية القانون والعلوم السياسية عميدا وأساتذة واداريين على ما قدموه من خدمات لي.

اقرار مشرف

اشهد ان اعداد هذا البحث الموسوم (القدرات النووية الايرانية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي) قد جرى تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية.

المشرف: أ. م. د. حسن تركي عمير

التوقيع:

التاريخ: / / ٢٠١٦

المقدمة:

قيل ان وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر سأل الرئيس الباكستاني الراحل ذو الفقار علي بوتو: لماذا تحاولون امتلاك سلاح نووي. فأجابه بوتو: لدى المسيحيين أسلحة نووية، ولدى البوذيين أسلحة نووية، ولدى اليهود أسلحة نووية، ولدى الهندوس أسلحة نووية، فلماذا لا يحق للمسلمين ان يمتلكوا أسلحة نووية؟

ونجحت الباكستان في مساعيها لامتلاك سلاح نووي وقامت بإجراء تجارب نووية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وكانت تلك التجارب بمثابة رسالة الى الهنود مفادها: نحن ند لكم وبإمكاننا ان نسترجع كشمير.

ولم يواجه البرنامج النووي الباكستاني ردود أفعال حادة الا من الهند التي وجدت فيه تهديدا لأمنها القومي. اما البرنامج النووي الإيراني فانه واجه ويواجه ردود أفعال قوية من دول إقليمية عدة وأخرى عالمية. ويعود سبب تلك الضجة التي أُثيرت حول البرنامج الى موقع إيران على خارطة العالم. فهي تطل على الخليج العربي الذي ينتج أكثر من خُمس ما يحتاجه العالم من النفط. وتجاور تركيا، أحد أعضاء حلف الناتو، والعراق حليف اميركا الجديد في المنطقة، والادهى من ذلك كله ان حدودها الغربية لا تبعد أكثر من ألف كيلومتر عن إسرائيل، الحليف المدلل لأميركا والغرب. وإذ تستطيع إسرائيل وتركيا الدفاع عن نفسيهما بنفسيهما، لا يستطيع العراق ولا دول الخليج في الوقت الراهن الصمود ولو لسويعات امام هجوم إيراني مدعوم بسلاح نووي. وإذ يطمئن العراقيون، الى حد ما، بسبب التماهي المذهبي لغالبيتهم مع إيران، فان دول الخليج ينتابها قلق شديد على امنها واستقرارها بسبب التنافر المذهبي مع إيران ورغبة الإيرانيين في تصدير ثورتهم الى دول المنطقة.

هذا القلق تعاظم في الفترة الأخيرة، لا سيما بعد استيلاء الحوثيين الموالين لإيران على العاصمة اليمنية صنعاء، واستعادة قوات النظام السوري، المقرب من إيران، للعديد من المناطق التي كان قد فقدها على ايدي مجاميع ارهابية مدعومة من السعودية ودول خليجية أخرى، وتمكن الحكومة العراقية التي يقودها

زعيم موال لإيران من بسط نفوذها على مدن كانت تحت سيطرة إرهابيين يتلقون العون من دول الخليج العربي. ولعل مصدر القلق الأكبر لدول الخليج العربي هو اتفاق جنيف النووي بين إيران من جهة والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن إضافة الى المانيا من جهة أخرى. فقد اعترف الاتفاق بحق إيران في تطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية، ولم يرغمها على التخلي عن صواريخها المرعبة. وعليه فقد وجد الخليجيون في هذا الاتفاق ما يزيد من مخاوفهم دون تقليصها.

البرنامج النووي الإيراني ودوافعه وتأثيراته على امن واستقرار دول الخليج العربي هو ما سيتناوله هذا البحث الذي تنبع أهميته من حقيقة ان زعزعة أمن الخليج العربي يقود الى زعزعة الامن العالمي باسره. وكي لا يتجاوز البحث مداه، سيركز بشكل اساس على تأثير البرنامج على دول الخليج العربي دون غيرها من دول المنطقة او العالم.

إشكالية البحث:

لم يُثر لغط كالذي أُثير ويُثار حول البرنامج النووي الإيراني. إسرائيل تصرخ ان الإيرانيين يسعون الى امتلاك قنبلة نووية من اجل القائها على كيانهم وازالته من على خارطة العالم كما قال ذات مرة الرئيس الإيراني السابق احمدي نجاد. وأميركا وحلفاؤها الغربيون يصرخون ان مصالحهم النفطية في الخليج باتت في خطر بسبب برنامج إيران النووي. ودول الخليج العربي تصرخ هي الأخرى ان البرنامج يهدد امنها واستقرارها.

وعليه، يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي دوافع إيران من وراء الشروع ببرنامج لإنتاج الطاقة النووية؟

وما هي التهديدات التي يمثلها هذا البرنامج لدول الخليج العربي؟

وهل سيؤدي اتفاق جنيف ٢٠١٥ بين إيران من جهة والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي إضافة الى المانيا من جهة أخرى الى التخفيف من حدة التوتر في العلاقات الإيرانية–الخليجية؟

منهجية البحث:

يميز الباحثون بين نوعين من مناهج البحث هما؛ المنهج الكمي والمنهج النوعي. ويقوم الأول على أساس احصائيات وأرقام بغية تأكيد او نفي فرضية يفترضها الباحث في مستهل بحثه. اما الثاني فيقوم على أساس نظريات وافتراضات مسبقة تتعلق بموضوع البحث ليحاول من خلالها تفسير ظاهرة من الظواهر واشتقاق افتراضات جديدة قد تصلح لتعميمها على ظواهر أخرى. والمنهج النوعي بدوره يمكن ان يكون منهجا استقرائيا او منهجا استدلاليا. ففي حين يذهب الاستقراء الى بناء نظرية على أساس ظاهرة متكررة (أي الانتقال من الخاص الى العام)، يذهب الاستدلال الى تفسير ظاهرة معينة على أساس نظرية محددة سلفا (أي الانتقال من العام الى الخاص). وطالما ان هذا البحث سيعتمد نظرية الواقعية الجديدة التي أسسها كينيث والتز في تفسير التوتر والنزاع الإيراني–الخليجي، يمكن تصنيفه على انه بحث نوعي استدلالي.

ولرسم صورة واضحة وشاملة للنزاع، تم تقسيم البحث الى ستة فصول، يتناول الأول منها الإطار النظري، ويتناول الثاني والثالث البرنامج النووي الإيراني وتداعياته السياسية والأمنية على دول الخليج العربي. اما الفصل الرابع فيتناول المفاوضات الماراثونية بين إيران والقوى العظمى حول البرنامج، ثم الخاتمة التي توجز فصول البحث وتؤكد على اهم ما تضمنته من استنتاجات.

١. الإطار النظري

لا ينفك أنصار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية من ترديد عبارتهم الشهيرة: "علينا ان ننظر الى العالم كما هو، لا كما يحلو لنا ان نراه". وانطلاقا من هذه النظرة الى العالم يرى مؤسسو المدرسة الواقعية الكلاسيكية من أمثال "هانس مورغنثاو" و "كينان" ان النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية يسيّره قانون

وحيد وأوحد هو قانون النزاع والاستئثار بالمصالح الوطنية اعتمادا على منطق القوة وإشباع أنانية الإنسان. ويركز الواقعيون الكلاسيكيون على الافراد والدول كلاعبين أساسيين في تحديد طبيعة العلاقات الدولية، وغالبا ما تتسم نظرتهم الى أولئك اللاعبين بأنهم ذوو نزعة عدوانية ويسعى كل لاعب منهم الى مضاعفة مصادر قوته المادية ومصالحه الذاتية على حساب غيره من اللاعبين، ولا دور للأخلاق والمثل في رسم السياسات الخارجية للبلدان (أبو خزام، ١٩٩٩: ١٨).

وفي أواخر السبعينيات من القرن الماضي ظهر تيار جديد في المدرسة الواقعية عُرف باسم "الواقعية الجديدة" ومن أبرز قادته المفكر كينيث والتز صاحب كتاب "نظرية العلاقات الدولية" "Theory of International Relations"، وفيه يحدد والتز اهم ما يميز مدرسته الجديدة. ففي الوقت الذي لا ينفي والتز الدور المهم للقوة في العلاقات الدولية، يؤكد بان الدول لا تسعى للقوة كهدف نهائي وانما كوسيلة لتحقيق اهداف ومصالح أخرى أهمها المكاسب الاقتصادية. كما ويؤكد كذلك على ان تركيبة النظام السياسي العالمي هي المسؤول الأول عن تحديد السلوك الخارجي للدول وليس العوامل الداخلية للدول نفسها كما ذهب الواقعيون الكلاسيكيون. وتتلخص اهم افتراضات الواقعيين الجدد حول العلاقات الدولية في:

١. فوضوية النظام السياسي العالمي حيث لا وجود لسلطة مركزية تدير شؤونه.
٢. يترتب على فوضوية النظام العالمي سعي كل دولة الى اتباع سياسة الدفاع عن النفس وموازنة قوى غيرها من الدول سواء عن طريق القدرة الذاتية او صياغة التحالفات مع الاخرين.
٣. الحكومة هي الفاعل الأهم والاوحد في تمثيل الدول ولا دور مهم للمنظمات غير الحكومية في المجتمع الدولي (فرج، ٢٠٠٧: ١٢-١٦).

وتصلح هذه النظرية أساسا لدراسة وتحليل العلاقات الإيرانية-الخليجية في ظل المشروع النووي الإيراني وذلك للاعتبارات التالية:

١. مازال النظام السياسي العالمي يتسم بالفوضوية رغم تعاظم هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على هذا النظام بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

٢. بدأ النظام السياسي العالمي يتجه من جديد نحو قطبية ثنائية وخصوصا بعد دخول روسيا وبقوة الى ميدان "الحرب على الإرهاب" في جبهة مختلفة عن تلك التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية.

٣. ما تزال معظم دول العالم، وبوجه خاص دول الشرق الأوسط، تتبع سياسات التحالفات وتوازن القوى للحفاظ على وجودها ومصالحها.

٤. لا تلعب المثل والأخلاق دورا مهما في رسم سياسات الدول.

وبذلك تكون نظرية الواقعية الجديدة أفضل أداة نظرية لتفسير الازمات الإيرانية–الخليجية التي ازدادت خطورتها مع اقتراب إيران من امتلاك سلاح نووي.

٢. المشروع النووي الايراني

٢.١ النشأة والتطور

تعود الاحلام الإيرانية في امتلاك أسلحة نووية الى الخمسينيات من القرن الماضي حيث قامت الولايات المتحدة بتزويد إيران بمفاعل نووي للأغراض البحثية في عام ١٩٥٧ (عباس، ٢٠١٢: ٩١). ومما لا شك فيه ان باكورة التعاون النووي الأميركي الإيراني تلك جاءت للرد على المحاولات التوسعية للاتحاد السوفيتي في تلك المرحلة الملتهبة من الحرب الباردة وذلك بجعل إيران التي تقع على الحدود الجنوبية للسوفييت شرطيا قويا في المنطقة يحول دون تمكن حلفاء موسكو من السيطرة على السلطة في أي من بلدان المنطقة. وهكذا أراد الأمريكان للقدرة النووية الإيرانية ان تصب في صالح سياستهم الهادفة الى موازنة القوة السوفيتية والتغلب عليها. ورغم ان الإعلان عن سلمية المشروع النووي الإيراني جاء في المراحل الأولى لقيام المشروع، لم يخف "أكبر اعتماد" اول رئيس لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية نوايا انتاج

سلاح نووي وذلك بقوله في عام ١٩٧٤: "ان مركز بحوث طهران النووي أجري تجارب على البلوتونيوم المنتزع من الوقود المستهلك باستخدام عوامل كيمياوية" (حسنين، ٢٠١١: ٣٤). ومن المعروف ان مثل هذه التجارب تدخل في مجال تصنيع السلاح النووي. بل وذهب الإيرانيون الى ابعد من ذلك في طموحاتهم النووية فصرحوا بأنهم يسعون الى تصدير الوقود النووي في المستقبل (تشوبين، ٢٠٠٧: ٨٤).

وكانت اول منشأة نووية بناها الشاه محمد رضا بهلوي (١٩١٩-١٩٨٠) هي "مركز البحوث النووية" (Nuclear Research Center)١٩٦٧ ووضع المركز تحت إدارة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (الراوي، ٢٠٠٩: ٤٤) وفي عام ١٩٧٤ قام الشاه ''رضا بهلوي'' بإنشاء محطة للطاقة النووية في (بوشهر) بمساعدة ألمانية وتشجيع من الولايات المتحدة والدول الغربية لإيران على ارتياد المجال النووي. غير أنه تم إلغاء المشروع مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ اتساقا مع الآراء القائلة بحرمة امتلاك مثل هذا النوع من الأسلحة، بعد أن كان الشاه قد استثمر نحو ٦ مليارات دولار في بناء المنشئات النووية، وكانت الشركات الألمانية قد انتهت من إنشاء البنية التحتية ووعاء الاحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في (بوشهر). وسادت القيادة الإيرانية في أعقاب الثورة حالة من عدم الاكتراث أو اللامبالاة بالطاقة النووية، حيث اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم "آية الله الخميني"، موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية، في الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسليح.[i]

وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر من عام ١٩٨٠، بدأت إيران بالتفكير بشكل جاد في إعادة الحياة الى برنامجها النووي لا سيما وأنها وجدت نفسها تقاتل في محيط إقليمي يزدحم بترسانات السلاح النووي كالترسانة الروسية والهندية والباكستانية والإسرائيلية إضافة الى مشاريع العراق الهادفة لامتلاك أسلحة دمار شامل. وبذلت القيادة الإيرانية جهودا كبيرة في هذا المجال الا ان تلك الجهود لم

[i] د. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر ٢٠٠٥) ص ص.٢٥-٢٨.

تأتي بثمار مرجوة بسبب عدم اصطفاف إيران في تلك المرحلة مع أي من القطبين المتصارعين على سيادة النظام العالمي (اميركا وحلفائها الغربيون من جهة، والاتحاد السوفييتي وحلفاءه الشرقيون من جهة أخرى). غير ان إيران وجدت ضالتها في الدول التي تمتلك سلاحا نوويا من خارج الدول الأعضاء في حلفي شمال الأطلسي (الناتو) الذي تقوده الولايات المتحدة و وارشو الذي يقوده الاتحاد السوفيتي. فقامت الحكومة الإيرانية بتأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان عام ١٩٨٤ بمساعدة صينية، وشرعت في إنشاء مركز للبحوث والإنتاج النووي في منطقة معالم كاليه عام ١٩٨٧، وأعلنت مصادر إيرانية مسؤولة في عام ١٩٨٨ أن إيران أنشأت معملاً لاستخلاص البلوتونيوم. وكان الاتفاق الذي وقعته مع باكستان عام ١٩٨٦ يقضي بأن تقوم باكستان بتدريب العلماء الإيرانيين والمساعدة في البرنامج النووي الإيراني، ثم وقعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين عام ١٩٨٧ للحصول على وقود نووي أرجنتيني من اليورانيوم المخصب للأغراض السلمية، أعقب ذلك اتفاق آخر مع جنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩٨٨- ١٩٨٩، للحصول على كميات من اليورانيوم المخصب لإجراء التجارب النووية.[i]

وأخيرا، وفي الحادي عشر من إبريل ٢٠٠٦ أعلن الرئيس الإيراني ‘‘محمود أحمدي نجاد’’ أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التقانة النووية وأنها مُصمَمة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم، ومن ثم اعتبر "نجاد" أن إيران قد ولجت بالفعل النادي النووي. وهو نفس المعنى الذي أكده "هاشمي رافسنجاني" رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في اليوم ذاته. وأكده في اليوم التالي "ستيفن ريدميكر" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية المكلف بملف حظر الانتشار النووي، والذي أعلن أن طهران قادرة على صنع القنبلة النووية في غضون ١٥ شهراً. بينما رجح مدير الاستخبارات القومية الأمريكية "جون نيغرويونتي" في حديث لهيئة الإذاعة البريطانية في ٢ يونيو ٢٠٠٦، أن تمتلك إيران

[i] عزت عبد الواحد سيد، " البرنامج النووي الإيراني بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٧فبراير، ٢٠١٣.

القنبلة النووية بحلول عام ٢٠١٠.[i] وهكذا أصبح البرنامج النووي الإيراني امرا واقعا فرض على اميركا وحلفائها ان تتعامل معه على كواحد من المخاطر التي تهدد مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط.

٢.٢ الدوافع الإيرانية لامتلاك برنامج نووي

تسعى إيران الى تحقيق اهداف سياسية وعسكرية واقتصادية من خلال برنامجها النووي رغم احاطتها برنامجها بكثير من الغموض كما فعلت من قبلها الهند واسرائيل والباكستان (رسل، ٢٠٠٨: ٤). فعلى الصعيد السياسي، تطمح إيران الى تكون قوة إقليمية عظمى تستطيع الدفاع عن مصالحها بنفسها. كما وتسعى إيران الى وضع بصماتها الدينية والمذهبية على المنطقة باسرها. فهي تهدد بمناسبة وبدونها بإزالة إسرائيل من على خارطة العالم، ولعل أشهر تلك التهديدات تهديد الرئيس الإيراني السابق احمدي نجاد في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي قال فيه ان "إسرائيل بلا جذور وسوف تزول عن خارطة العالم". وما الدعم القوي والمتواصل لحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية ونظام الرئيس الأسد الا دليل واضح على جدية التهديدات الإيرانية لإسرائيل.

وتحاول إيران تغيير الخارطة السياسية في شبه الجزيرة العربية من خلال دعم المعارضة الشيعية في البحرين وحركة الحوثيين في اليمن، والتضامن مع شيعة السعودية والكويت. كما وتتدخل إيران بشكل مباشر في الشأن العراقي من خلال دعم أطراف سياسية على حساب أطراف أخرى. وفي الشمال لإيران اجندات سياسية في النزاع الأرميني–الاذربيجاني. وانطلاقا من حقيقة ان القرار السياسي لا يكون قويا ما لم تسنده قوة عسكرية فعّالة، تعمل القيادة الإيرانية على تعزيز دورها السياسي في المنطقة عن طريق تعزيز قوتها العسكرية وتتويجها بامتلاك سلاح ردع نووي اسوة بباقي الدول الإقليمية العظمى.

---

[i] بشير عبد الفتاح، "المسألة النووية الإيرانية: تسوية أم هدنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، يناير ٢٠٠٥، ص١٦٦.

اما على الصعيد العسكري، فان حرب السنوات الثمان (١٩٨٠-١٩٨٨) التي فرضها العراق على إيران تركت اثارا واضحة في التفكير الاستراتيجي الإيراني. فعلى الرغم من ان النظام الإيراني لم يسقط كما حلم النظام العراقي السابق وحلفاؤه الإقليميون والدوليون، لم تستطع إيران ان تحسم الحرب لصالحها رغم الثقل البشري الهائل الذي القت به في سوح المعارك. واضطرت في نهاية المطاف الى "تجرع السم" على حد وصف الامام الخميني لقراره بقبول وقف إطلاق النار. وبذلك أدرك القادة الإيرانيون ان لا مناص من امتلاك سلاح ردع نووي يجعل من التفكير بغزو إيران او الاضرار بمصالحها امرا بالغ الخطورة.

اما على الصعيد الاقتصادي، فرغم كل التهم التي تُثار حول سلمية برنامجها النووي، لا يمكن تجاهل ما للبرنامج من فوائد اقتصادية للبلاد. فالبرنامج يرمي إلى تأمين نحو ٢٠% من الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط. ووفقاً لتصريحات أدلى بها "حسين موسوي" نائب رئيس الوفد الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن معدل النمو السكاني في إيران سيُحتّم عليها مستقبلاً استخدام إنتاجها الكامل من النفط، مما سيحرم إيران فعلياً من دخلها الحيوي من الصادرات النفطية.[i]

٣. إيران "النووية" ودول الخليج العربي

يثير البرنامج النووي الإيراني الكثير من المخاوف لدى حكومات دول الخليج العربي الا ان تلك المخاوف تتفاوت في حدتها مع القدرات العسكرية والبشرية لكل دولة والتنوع الاثني لمجتمعها. فمخاوف البحرين، على سبيل المثال، أكبر بكثير من مخاوف عُمان، ومخاوف الكويت أكبر من مخاوف السعودية. ورغم ان التهديدات الإيرانية الناجمة عن برنامجها النووي تشمل جميع جوانب الحياة في تلك الدول،

[i] جريدة الحياة، لندن، ٢٠٠٦/٤/١٣.

سيركز البحث على الجانبين السياسي والأمني وذلك لأهميتهما البالغة وتأثيرهما على بقية العوامل التي تسهم في استقرار الخليج العربي ودوله.

٣.١ التداعيات السياسية للخطر الايراني

ما يربط بين السياسة والقوة العسكرية هو ان القرار السياسي يكون اشد وقعا حين يكون صادرا عن لاعب يتمتع بقوة عسكرية قادرة على وضعه موضع التنفيذ. وبدون ذلك تتحول القرارات السياسية الى مهاترات لا قيمة لها. وعليه فان دول الخليج العربي اليوم تتابع باهتمام بالغ كل ما يصدر من طهران لعلمها بان هناك قوة عسكرية جبّارة تقف وراء قراراتها السياسية. وهذا هو شأن إيران مع جيرانها الخليجيين قبل الثورة الإسلامية وبعدها.

فقد كان نظام الشاه محمد رضا بهلوي حارسا لأنظمة دول الخليج الشمولية وقامعا لكل من ينشد التغيير فيها، كما حصل مع ثورة ظفّار العُمانية [i]. وكان طامعا في قضم الكثير من الأراضي العربية كما الحال مع احتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) في عام ١٩٧٠. ثم جاءت الثورة الإسلامية التي قادها الامام الخميني بنظام حكم جمهوري يختلف تماما عن سابقه. فلم يقتنع قادة إيران الجدد بدور الشرطي واعتبره الرئيس الإيراني الأسبق علي هاشمي رفسنجاني امرا معاديا للإسلام والإنسانية (النعيمي، ١٩٩٤: ١٥١). ولم يخف النظام الجديد منذ الأيام الأولى لقيامه أهدافه في تصدير ثورته الإسلامية الى كل انحاء العالم الإسلامي وعلى وجه الخصوص البلدان المجاورة. وصدرت عن بعض قادة النظام الإيراني الجديد تصريحات لا تنم عن حسن نية الإيرانيين بإقامة علاقات جوار طيبة مع دول الخليج العربي. فقد صرح آية الله صادق روحاني، على سبيل المثال، في يوليو من عام ١٩٧٩، أي

---

[i] موسوعة المعرفة،

http://www.marefa.org/index.php/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%B8%D9%81%D8%A7%D8%B1#.D8.A5.D9.8A.D8.B1.D8.A7.D9.86

بعد خمسة أشهر فقط على انتصار الثورة، بان البحرين هي جزء من إيران.[i] وشهدت العلاقات الإيرانية السعودية أزمات حادة لعل اكثرها حدة هو حادث مقتل أكثر من ٢٧٥ حاج إيراني في عام ١٩٨٧ على ايدي قوات الامن السعودية، وقيام محتجين إيرانيين على إثر ذلك باقتحام السفارتين السعودية والكويتية في طهران واحتجاز أحد الدبلوماسيين السعوديين.[ii]

وفي ظروف كهذه يأتي قيام إيران بتطوير برنامجها النووي بمزيد من القلق والمخاوف لدول الخليج العربي بشكل عام وللسعودية بشكل خاص. فقد فرض التفوق العسكري الإيراني على السعودية وحلفائها الخليجيين اتباع سياسة تهدف بالدرجة الأساس الى موازنة القوة الإيرانية المتنامية. وقامت المملكة بإعادة ترتيب أولويات وثوابت سياستها الخارجية على ضوء مخاوفها من تنامي قوة إيران العسكرية. وعملا بمبدأ "عدو عدوي صديقي" تضع دول الخليج العربي اليوم، وخصوصا السعودية، يدها بيد كل من يعادي إيران وان كان العدو إسرائيل. فلم تعد اسرائيل الصهيونية العدو الأول للسعودية، كما كانت تعلن من قبل، بل إيران "الصفوية". ولم يعد اليهود أعداء السعودية، بل الشيعة هم اعداؤها. ففي خطبة الجمعة ليوم (٣-٤-٢٠١٥) على سبيل المثال، قال امام الحرم المكي الشيخ صالح آل طالب: " استنقاذ اليمن من براثن الاحتلال الصفوي واجب شرعي، والقتال في سبيله جهاد في سبيل الله، والدفاع عن اليمن هو الدفاع عن الركن اليماني الذي يجاهر الأعداء باحتلاله ويهددون أمن الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين".[iii] ولم يسبق لرجل دين سعودي قط ان أعلن الجهاد ضد إسرائيل منذ قيامها وحتى اليوم.

واليوم تلقي دول الخليج العربي بكل ثقلها في الصراع الدائر في سوريا الى جانب الفصائل المسلحة المعارضة لنظام الرئيس الأسد. ولا يمكن تفسير الموقف الخليجي الا بمحاولة القضاء على حكم الأسد ومعه حزب الله اللبناني الحليفين الأساسيين لإيران في المنطقة. ولا تدخر تلك الدول جهدا في بلوغ

---

[i] حسين راشد الصباغ، "استقلال البحرين الناجز"، جريدة الوسط، المنامة، ١٢ أيار ٢٠٠٦

[ii] "السعودية وإيران.. تاريخ أسود من الكراهية تغذيها الطائفية والعرقية"، روسيا اليوم، ٤.١.٢٠١٦

[iii] جريدة القدس العربي، ٤.٤.٢٠١٤

هدفها هذا رغم علمها بان اسقاط نظام الأسد واضعاف حزب الله لا يصب الا في مصلحة إسرائيل، وبهذا تصطف دول الخليج العربي مع إسرائيل (عن وعي او بدونه) من اجل درء الخطر الإيراني على أنظمتها.

وعلى ما يبدو اليوم، فان السياسة الخارجية لدول الخليج تهدف الى رفع تكاليف التسلح الإيراني الى درجات عالية جدا مما يزيد من الازمات الاقتصادية لإيران ومن ثم تصاعد السخط الشعبي الذي قد يؤدي، على ما يعتقد الخليجيون، الى تراجع القادة الإيرانيون عن المضي في انتاج سلاح نووي. وتندرج الحرب الخليجية على الحوثيين في اليمن، والدعم غير المحدود لأعداء إيران في سوريا والعراق، والإصرار على معدلات عالية لإنتاج النفط بغية الحفاظ على أسعاره المتدنية، تدخل جميعها في إطار الحرب الخليجية على إيران. ولكن إيران ليست بالعدو الهين. فقد نجحت في إدارة ملف المفاوضات مع الغرب بشكل ينم عن حذق دبلوماسي عال، ونجحت في صياغة حلف سياسي وعسكري يساند نظام الأسد في سوريا، وادخلت السعودية وحلفائها في مأزق يمني يصعب الخروج منه بنصر. كما ويعمل الإيرانيون على استغلال الاحتقان المذهبي في السعودية والبحرين، والى حد ما في الكويت، في زعزعة الاستقرار المجتمعي في تلك البلدان، وتداعيات اعدام الشيخ باقر النمر دليل على مقدرة إيران على اثارة النعرات الطائفية في مجتمعات الخليج العربي.

ومما يجعل من نجاح الدبلوماسية السعودية في تشكيل جبهة سياسية معادية لإيران مهمة صعبة هو الفتور الذي تشهده العلاقات الأميركية–الخليجية في الوقت الحاضر. ولعل من أسباب هذا الفتور هو التورط السعودي في دعم العديد من المنظمات الإرهابية التي طال ارهابها العديد من المواطنين الاميركيين وتسبب في نفور شعبي أميركي من سياسات النظام السعودي الداعمة للإرهاب العالمي. ويعمل مجلس الشيوخ الأميركي حاليا على اصدار وثيقة تدين السعودية في هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١، فيما يهدد السعوديون بسحب استثمارات تزيد عن ٧٥٠ مليار دولار من الولايات المتحدة. وقد وصف السفير السعودي السابق في واشنطن، تركي الفيصل، الفتور الأميركي اتجاه بلاده قائلا: "الولايات

المتحدة تتحول تدريجيا باتجاه إيران".[i] وفي حال صحت توقعات الفيصل، ستكون السعودية وحلفاؤها الخليجيون تحت ضغط إيراني يغلي في مرجل نووي.

٣.٢ التداعيات الأمنية للخطر الإيراني

لعل من اهم تداعيات برنامج التسلح الإيراني هو دفع المنطقة باسرها الى حلبة سباق لبناء الجيوش المتطورة وتسليحها بأحدث آلات القتل والدمار. فسياسة توازن القوى التي تتبعها دول الخليج العربي لدرء الخطر الإيراني القادم من الشرق تكلف هذه الدول عشرات المليارات من الدولارات سنويا. ورغم ان المعلومات المتعلقة بالإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي تحظى بسرية كبيرة وتعتبر من الجوانب التي لا يفصح عنها كباقي اوجه الانفاق الحكومي، لم يمنع هذا الامر المنظمات غير الحكومية مثل معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن من وضع تقديرات لإنفاق هذه الدول على التسلح والمصروفات الدفاعية. واستنادا الى الارقام التي وردت في تقديرات المعهد فان الانفاق العسكري الكلي لدول الخليج بلغ ١١٤ مليار دولار في عام ٢١٠٤ او ما يوازي ٧% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لها، مرتفعا بنسبة ١٣ %عما كان عليه في عام ٢٠١٣ . وتوصل الى التقديرات ذاتها معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي برغم ان تقديراته استثنت كلا من الكويت وقطر. ومن استقراء الارقام الواردة في تقديرات المعهدين يمكن القول ان الانفاق العسكري الاجمالي لدول الخليج يقارب ١٢٣ مليار دولار. وإذا اعتبرنا دول الخليج منطقة موحدة او دولة منفردة فإنها تحتل المركز الثالث في العالم من حيث الانفاق العسكري بعد الولايات المتحدة بواقع ٦٠٩ مليارات دولار والصين بواقع ٢١٦ مليار دولار. وبالمقارنة فان إيران انفقت على النواحي العسكرية خلال عام ٢٠١٤ ما يصل الى ١٥.٧ مليار دولار.[ii] ويعتقد ألون بانمير أن المملكة العربية السعودية قد تصبح على الأرجح الدولة الأولى التي ستسعى للحصول على

[i] فرانك غاردنر، "ما هي درجة التوتر في العلاقات الأميركية السعودية؟"، بي بي سي–عربي، ٢٠١٦.٤.٢٠

[ii] جريدة الانباء الكويتية، ١٤ سبتمبر ٢٠١٥

أسلحة نووية دون الضرورة للدخول في عملية لتطوير برنامج نووي لأن السعودية بحاجة لامتلاك قدرات ردع نووية خلال فترة قصيرة جداً من الوقت إذا أصبحت إيران قوّة نووية. وللوصول إلى هذا الهدف، من المرجح أن يشتري السعوديون أسلحة نووية "جاهزة الصنع" من الدولة الإسلامية الشقيقة باكستان. والمال على ما يبدو بالنسبة للسعوديين ليس مشكلة إذ أن بإمكانهم صرف مليار دولار أو مليارين لحيازة قدرات ردع نووية كاملة بمساعدة علماء وفنيين نوويين باكستانيين. ولا يستبعد بانمير ان تسعى مصر هي الأخرى لامتلاك سلاح نووي يُعيد لها مكانتها ويحفظ هيبتها في المنطقة، وبذلك يتحول الشرق الأوسط الى ترسانات من أسلحة الدمار الشامل.[i]

وفي الوقت الذي يتفق فيه جميع المحللين على ان استخدام السلاح النووي في معارك إقليمية هو ضرب من المستحيل لأنه يعود بالضرر والدمار حتى على مستخدميه، يكون اهدار هذه المبالغ والثروات ضرب من الجنون. وفي أحيان كثيرة لا يجد المرء تفسيرا لمحاولات دول صغيرة جدا، كالكويت والبحرين على حصول أسلحة متطورة وانفاقها المليارات من الدولارات لهذا الغرض وهي تعلم علم اليقين ان لا طاقة لها، مهما بلغت عظمة أسلحتها، على الصمود لسويعات قليلة امام قوى إقليمية كإيران والعراق.

وبالإضافة الى هدر المال والثروات ونشر القلق والرعب بين شعوب المنطقة، يشير ألون بانمير الى مسألة في غاية الخطورة وهي احتمال وقوع بعض التركيبات النووية، كالتي تُسمى بـ "القنابل القذرة" (وهذه عبارة عن اتحاد مواد مشعة مع متفجرات تقليدية) في الأيدي الخاطئة أو حتى تزويدها عمداً لمجموعات إسلامية متطرفة .هذا يعني كلّما زاد انتشار الأسلحة والمواد النووية في المنطقة، زاد معه خطر أن تقوم مثل هذه المجموعات باستخدام هذه المواد ضد أعدائها، بصرف النظر إن كانوا سنيّين أو شيعة أو إسرائيليين. فما يمكن تصوره أو تخيله هو أن تقوم إيران بتزويد مثل هذه الأسلحة لحزب الله لكي تردع بها إسرائيل عن مهاجمة منشآتها النووية. أو قد تقوم مجموعات إرهابية بسرقة مثل هذه الأسلحة. وتزداد

[i] ألون بانمير، "مخاطر إيران النووية وتداعياتها على السعودية وإسرائيل"، CNN العربي، ١٧ آذار ٢٠١٤.

المشكلة تعقيدا وخطورة لا سيما وان القوى الإقليمية المتناحرة، كإيران والسعودية وتركيا وإسرائيل، كثيرا ما تخوض حروبا بالوكالة على غير أراضيها كما هو الحال اليوم مع حربي سوريا واليمن.[i]

وأخيرا، وليس آخرا، فان سباق التسلح يقود الى قيام احلاف ومحاور عسكرية تؤدي بدورها الى تقسيم المنطقة الى تكتلات متناحرة ومتحاربة تسهم في إحلال الفوضى وإيقاف عجلة التقدم.

٤. المفاوضات والاتفاق النووي الإيراني–الغربي

٤.١ الوصول الى الاتفاق

منذ ان شعر الاميركيون وعدد من حلفاؤهم الغربيون بمحاولات إيران للحصول على تكنولوجيا انتاج الطاقة النووية عملوا بكل ما اوتوا من قوة دبلوماسية على منع الإيرانيين من المضي في مسعاهم نحو امتلاك سلاح نووي. ولم تكن ردود الأفعال الأميركية على مساعي الهند والباكستان النووية كردود افعالها على المشروع النووي الإيراني، ومن اهم أسباب التباين في المواقف الأميركية إزاء الحالتين هي:

١. يمثل المشروع النووي الإيراني تهديدا مباشرا لأمن إسرائيل الذي تعتبره الولايات المتحدة من اهم أولويات سياستها الخارجية رغم ان الولايات المتحدة أعربت عن تفهمها لدور إيراني في المنطقة إدراكا لوزنها السياسي ولكن دون ان يؤثر ذلك الدور على الامن القومي الإسرائيلي (زهرة، ٢٠١٥: ٤١).

٢. ان امتلاك إيران لترسانة نووية يمكنها من بسط سيطرتها على المنطقة التي تزود العالم بخُمس ما يحتاجه من الطاقة.

٣. يختلف النظام السياسي الإيراني بشكل كبير عن نظامي الهند والباكستان حيث يسعى الايرانيون الى تصدير ثورتهم الإسلامية الى بلدان المنطقة دون استثناء.

---

[i] ألون بانمير، مصدر سبق ذكره

ويرى بعض الباحثين ان الولايات المتحدة تتخذ من الملف النووي الإيراني ذريعة لمحاصرة إيران سياسيا واقتصاديا من اجل فرض سيطرتها الكاملة على المنطقة وتغيير خارطتها السياسية بما يخدم مصالحها ومصالح إسرائيل (محافظة، ٢٠١٣: ٢٦٦). ومهما تكن النوايا الغربية فان إيران أصبحت تواجه معارضة عالمية شديدة لبرنامجها النووي منذ مطلع الالفية الثالثة. فقد عمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اظهار سلسلة تقارير حول قيام إيران بإجراء تجارب نووية دون ابلاغ الوكالة، والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم فضلا عن تزويد المفتشين بمعلومات خاطئة وممارسة الكثير من اعمال التضليل في هذا المجال (وردية، ٢٠١٢: ٥٣-٥٤). وفي عام ٢٠٠٦ انضمت ثلاث دول اوربية هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا الى جانب الولايات المتحدة للمطالبة بإحالة ملف إيران النووي الى مجلس الامن الدولي من اجل اصدار عقوبات بحق إيران (هاورد، ٢٠٠٧: ٩١).

ولم يكن امام الإيرانيين خيارا غير حصار اقتصادي قاس ونذر حرب مدمرة ان لم تلجأ الى طاولة المفاوضات مع الدول العظمى بشأن برنامجها النووي. وذهب فريقها المفاوض الى جنيف ليخوض جولات طويلة من مفاوضات ماراثونية مع مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي إضافة الى المانيا. وتمحور الصراع التفاوضي بين الموقفين المتضادين للولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى. ففي حين أصر الإيرانيون على حقهم الطبيعي في تخصيب اليورانيوم والمضي ببرنامجهم النووي الهادف الى انتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية، والاحتفاظ بصواريخهم الباليستية لأنها خالية من الرؤوس النووية وتوفر حماية للبلاد في محيط يعج بالأزمات، أصر الاميركيون على انهاء البرنامج النووي الإيراني برمته وتجريد الإيرانيين من كل أنواع الأسلحة الحديثة، وهذا الموقف يتناغم الى حد بعيد مع متطلبات السياسة الإسرائيلية في المنطقة والتي تسعى الى تفوق عسكري واضح. وبالإمكان تفسير كلا الموقفين على أساس نظرية الواقعية الجديدة. فقد كان الإيرانيون يهدفون الى توفير سبل الدفاع عن النفس في عالم يتسم بالفوضى، بينما كان هدف الاميركيين اضعاف إيران من اجل تعديل ميزان القوى لصالح حليفتهم إسرائيل وكذلك لدرء كل المخاطر التي تهدد مصالحهم الحيوية في منطقة الخليج العربي.

ومما لا شك فيه ان موقف البريطانيين والفرنسيين اثناء المفاوضات كان الى جانب الولايات المتحدة وذلك لكون الدول الثلاث أعضاء في حلف عسكري واحد هو الناتو ولتشابه سياساتهم الخارجية ومصالحهم النفطية. اما موقف روسيا والصين فكان يميل الى كفة الإيرانيين وذلك لمساهمة القوتين العظمتين في المراحل الأولى من انشاء البرنامج النووي ولسعة التبادل التجاري بينهما من جهة وبين إيران من جهة أخرى. هذا فضلا عن رغبة الروس والصينيين في وضع حدود للهيمنة الأميركية على مقدرات العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص.

وأخيرا تم توقيع اتفاق جنيف حول المشروع النووي الإيراني في جنيف في ١٤ يوليو ٢٠١٥.

٤.٢ ما بعد الاتفاق

لا يفرض الاتفاق على إيران تفكيك منشآتها النووية؛ بمعنى أنّ إيران ستبقى محتفظة ببنيتها التحتية النووية، ما يعني الاحتفاظ بقدرتها على التحول إلى قوة نووية، بعد انتهاء مدة الاتفاق، إذا قررت ذلك. كما وافقت إدارة الرئيس أوباما على "تخفيض" مخزون إيران من اليورانيوم المخصّب، وليس شحنه إلى الخارج، كما كانت تصر من قبل. وتعدّ هذه النقاط التي تُبقي على المعرفة النووية الإيرانية (Knowhow)وبنيتها التحتية قائمتين، أكثر ما يقلق معارضي الاتفاق. وتجادل إدارة الرئيس أوباما بأنّ تفكيك البنية التحتية النووية الإيرانية كليًا يعدّ أمرًا غير واقعي، ويمكن أن يفجّر فرص التوصل إلى اتفاق، خصوصًا أنّ الأمر يعدّ مسألة كرامة وطنية، وهو محل إجماع في إيران؛ وأي عمل عسكري لإرغام إيران على تفكيك برنامجها كليًا سيكون غير مضمون النتائج، وفي أحسن الحالات، سيؤخر البرنامج سنوات قليلة فحسب، بل قد يؤدي إلى تعجيل إيران ببناء قنبلة نووية للدفاع عن نفسها مستقبلًا. [i] وعليه فان الاتفاق لم يقض على الحلم الإيراني في امتلاك سلاح نووي وانما اجله الى بضعة سنوات او

[i] "الاتفاق النووي الإيراني: المضامين والنتائج والاعتراف المتبادل بالفشل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **جريدة العربي الجديد**، ١٤ يوليو ٢٠١٥

شهور. ولم يتطرق الاتفاق الى الأسلحة الباليستية الإيرانية التي يصل مداها وبسهولة الى أية بقعة في شبه الجزيرة العربية. وازاح الاتفاق عن كاهل الإيرانيين حصارا اقتصاديا أرهق مؤسسات دولتهم بشكل واضح، وهذا ما سيؤدي الى تحسن الاقتصاد الإيراني ومن ثم استئناف تمويل البرنامج النووي. وعليه فلا غرابة ان يعبر الخليجيون عن خيبة أملهم بهذا الاتفاق.

إن مبعث قلق بعض دول الخليج يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس تلك دول، لاسيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي بحيث يميل ميزان القوى لصالح طهران في الشرق الأوسط بعد ثلاثة أعوام من الاضطرابات التي أضعفت الدول العربية الكبرى (مصر وسوريا والعراق)، وهو ما تعبر عنه تصريحات رسمية سعودية. فقد قال رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشورى السعودي عبدالله العسكر في ٢٤ نوفمبر الماضي "إن النوم سيجافي سكان منطقة الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي، وأضاف "أخشى أن تكون إيران قد تخلت عن شيء في برنامجها النووي لتحصل على شيء آخر من القوى الكبرى على صعيد السياسة الإقليمية. أشعر بالقلق بشأن إتاحة مساحة أكبر لإيران أو إطلاق يدها أكثر في المنطقة." [i]

وتشير تلك التصريحات من كبار المسئولين في أكبر دولة خليجية الى انها غير مقتنعة بالاتفاق النووي الذي اسفرت عنه مفاوضات دامت أكثر من عشر سنين بين إيران والقوى الغربية العظمى. وتشير حروب الوكالة التي تخوضها إيران من جهة وبعض دول الخليج، وطليعتها المملكة العربية السعودية، من جهة أخرى في سوريا واليمن والعراق ولبنان الى ان اتفاق جنيف النووي لم يجلب الاستقرار الى المنطقة ولم يخفف من حدة التوتر بين اقطابها المتصارعة. كما ويشير التوتر الإيراني–السعودي الذي أعقب تنفيذ حكم الإعدام بالشيخ نمر باقر النمر في مطلع العام الحالي الى ان إيران لا تهدد بالسلاح فقط بل وبإثارة الإحتقانات الطائفية في الدول الخليجية التي تسكنها أقليات شيعية كالسعودية والكويت او تلك التي

[i] أحمد المنصوري، "**الخليج وتداعيات الاتفاق الإيراني الغربي**"، جريد الخليج، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥

يمثل الشيعة فيها غالبية سكانية كالبحرين. وعليه يمكن الاستنتاج بان زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل عام وفي دول الخليج العربي بشكل خاص لا ينتج عن ترسانات نووية وحسب بل وعن توظيف الخلافات الاثنية في صراع المصالح بين دول المنطقة.

٥. الخلاصة

تناول البحث دراسة وتحليل الأسباب التي دفعت إيران الى الشروع ببرنامجها النووي ومدى تأثيره على بلدان الخليج العربي، وما هي العوامل التي أدت الى تعقيد مفاوضات إيران مع مجموعة الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي إضافة الى المانيا، وما هي فرص نجاح الاتفاق النووي في إحلال السلام في منطقة الخليج العربي. وقد اعتمد البحث على نظرية الواقعية الجديدة في الإجابة على الأسئلة التي أُثيرت في بداية البحث. وقد استخلص الباحث ان شعور إيران بانها محاطة بدول قوية وفير منسجمة معها أيديولوجيا جعلها تفكر بالاعتماد على نفسها في ضمان وجودها واستقرارها. كما وان سنين الحرب الطويلة مع العراق والخسائر الهائلة التي نجمت عنها علّمت الإيرانيين ان لا مناص من امتلاك قدرات عسكرية فعّالة ومتطورة ان أرادوا ردع الآخرين عن التفكير بغزو بلادهم. أضف الى ذلك، ان أحلام القادة الإيرانيين في تصدير ثورتهم الى بلدان المنطقة وتحرير القدس من احتلال إسرائيل ذات السلاح النووي، لا يتم الا بامتلاك سلاح نووي قادر على ترجمة القرارات السياسية الى وقائع على الأرض. ولا أحد يستطيع ان ينكر ان البرنامج النووي، مهما كانت النوايا من ورائه، يتيح لإيران إمكانية انتاج طاقات تستخدم لأغراض سلمية تحسن من أداء الاقتصاد الإيراني في المستقبل.

الا ان التوتر الذي ساد علاقات إيران بدول الخليج العربي منذ انتصار الثورة الاسلامية في عام ١٩٧٩ وحتى اليوم، ومحاولات إيران المستمرة للتدخل في شؤون المنطقة، والعزف على أوتار الطائفية جعل دول الخليج العربي تشعر بقلق بالغ إزاء البرنامج الإيراني النووي، وقد دفعها ذلك القلق الى الدخول في تحالفات إقليمية ودولية تهدف من ورائها درء الخطر القادم من الشرق. وقد اتخذت ردود الأفعال

الخليجية طابعين؛ سياسي وأمني. فعلى الصعيد السياسي سعت دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، الى تشكيل تحالفات سياسية واسعة لعزل إيران إقليميا ودوليا. كما ووظفت كماً هائلا من امكانياتها لمحاربة إيران مذهبيا وايديولوجيا. اما على الصعيد الأمني فقد انهمكت دول الخليج العربي في صراعات مسلحة ضد القوى الموالية لإيران في العراق وسوريا واليمن والبحرين، وسعت الى تشكيل احلاف عسكرية واسعة لجعل التدخل الإيراني في تلك الدول مرتفع التكاليف وغير مضمون النتائج.

وبعد مفاوضات ماراثونية بين القوى العظمى الغربية وإيران دامت أكثر من عقد ونصف من الزمان تم التوصل في جنيف الى اتفاق نووي يعطي إيران الحق في الاستمرار بمشروعها النووي السلمي ويحد من تطويره باتجاه انتاج أسلحة نووية. وقد منح الاتفاق الإيرانيين الحق بالاحتفاظ بما خصبّوه من اليورانيوم دون انتاج كميات إضافية. ولم يسع الاتفاق الى الحد من القدرات الصاروخية الإيرانية. ولذلك لم ينل الاتفاق رضا الخليجيين الذين اعتبروه اشبه بصفقة مصالحة بين اميركا وإيران على حساب مصالحهم وامنهم. اما الإيرانيون فرأوا في الاتفاق انتصارا تاريخيا لهم اذ اعترف العالم بحقهم في المضي بأبحاثهم النووية السلمية وبالحفاظ على قدراتهم العسكرية التقليدية. وبذلك لم يوفق اتفاق جنيف في وضع حد للتوتر في منطقة الخليج العربي ولا في الشرق الأوسط باسره. فحروب الوكالة مازالت مستعرة بين حلفاء إيران من جهة وحلفاء دول الخليج العربي من جهة أخرى، وتبادل التهم وخطابات التهديد مازالت تُطلق في وسائل الاعلام ولا احد، غير الله، يعلم بما ستؤول اليه الأوضاع في هذه المنطقة من العالم.

المصادر

أبو خزام، إبراهيم، "**الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام**"، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٩٩.

الراوي، رياض، "**البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**"، مصر للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٩.

أنور، فرج، "**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**"، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية ٢٠٠٧

النعيمي، عبد الرحمن محمد، "**الصراع على الخليج العربي**"، ط. ٢، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٤

تشوبين، شاهرام، "**طموحات إيران النووية**"، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٧.

حسنين، رائد حسين عبد الهادي، "**البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الامن القومي الإسرائيلي (١٩٧٩–٢٠١٠)**"، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، غزة ٢٠١١.

رسل، رتشارد، "**البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الامارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي**"، ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠٠٨.

زهرة، عطا محمد، "**البرنامج النووي الإيراني**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ٢٠١٥

عباس، عامر، "**البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي**"، منشورات زين الحقوقية، بيروت ٢٠١٢.

محافظة، علي، "**إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية**"، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٣

هاورد، روجر، "**نفط إيران ودوره في تحدي الولايات المتحدة**"، دار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٧

وردية، زايدي، "**استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية**"، رسالة ماجستير، جامعة مولود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر ٢٠١٢